|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | WIPO-A-B&W | **A** |
| CDIP/21/8 REV. |
| الأصل: بالإنكليزية |
| التاريخ: 30 أبريل 2018 |

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الحادية والعشرون

جنيف، من 14 إلى 18 مايو 2018

مجموعة مساهمات الدول الأعضاء بشأن المسائل التي ينبغي تناولها في إطار بند جدول الأعمال المُعنون ''الملكية الفكرية والتنمية''

من إعداد الأمانة

 اتخذت الجمعية العامة للويبو، في دورتها التاسعة والأربعين المعقودة في أكتوبر 2017، قرارا طلبت فيه جملة أمور منها "إضافة بند جديد إلى جدول أعمال لجنة التنمية، بعنوان الملكية الفكرية والتنمية، لمناقشة المسائل المرتبطة بالملكية الفكرية والتنمية التي وافقت عليها اللجنة، فضلا عن المسائل التي أقرّتها الجمعية العامة."

 وقررت لجنة التنمية أثناء دورتها العشرين ولدى مناقشة المسائل التي ينبغي تناولها في إطار بند جدول الأعمال المذكور أن "تُمنح الدول الأعضاء المهتمة إمكانية تقديم اقتراحاتها كتابيا إلى الأمانة كي تُناقش في الدورة المقبلة. وينبغي أن تصل مساهمات الدول الأعضاء إلى الأمانة قبل نهاية فبراير 2018. وستجمّع الأمانة تلك المساهمات وتقدمها إلى الدورة الحادية والعشرين للجنة."

 وبناء عليه، تحتوي مرفقات هذه الوثيقة على أربع مساهمات تلقتها الأمانة بشأن الموضوع المذكور أعلاه من كلّ من (المجموعة باء ووفود المكسيك والبرازيل والاتحاد الروسي).

 إن اللجنة مطالبة بالنظر في المعلومات الواردة في مرفقات هذه الوثيقة.

[تلي ذلك المرفقات]

# **المساهمة المستلمة من المجموعة باء**

## **اقتراح المجموعة باء بشأن المسائل التي ينبغي تناولها في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية"**

خلال الدورة العشرين للجنة التنمية، قدمت بعض الوفود اقتراحات بشأن المسائل التي ينبغي تناولها في إطار البند الثامن من جدول الأعمال المعنون "الملكية الفكرية والتنمية". وتقرّر منح الدول الأعضاء المهتمة إمكانية تقديم اقتراحاتها كتابيا إلى الأمانة كي تُناقش في الدورة المقبلة. وينبغي أن تصل مساهمات الدول الأعضاء إلى الأمانة قبل نهاية فبراير 2018. وستجمّع الأمانة تلك المساهمات وتقدمها إلى الدورة الحادية والعشرين للجنة. انظر الفقرة 9 من ملخص الرئيس.

ولطالما اعتُرف عالميا بالدور الهام الذي تؤديه الملكية الفكرية في النهوض بالابتكار، والذي يُسهم بدوره في تحقيق النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والتنمية المستدامة.

ومن أجل فهم أفضل لدور الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار والمساهمة في التنمية المستدامة، تقترح المجموعة باء إجراء المناقشات والأحداث التالية في إطار بند "الملكية الفكرية والتنمية" من جدول الأعمال خلال دورات لجنة التنمية:

1. جلسة حول الملكية الفكرية والابتكار خلال الدورة القادمة للجنة التنمية.

ستمكن هذه الجلسة الدول الأعضاء من تبادل المعلومات حول الاستراتيجيات الوطنية للابتكار ومناقشة الدور الذي تؤديه حماية الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار. وستمنحنا هذه المناقشة فهما أفضل للموضوع المطروح كما ستمنح الدول الأعضاء الفرصة للتعرف على الفجوات والاحتياجات فيما يتعلق بجوانب الابتكار المتعلقة بالملكية الفكرية.

وستُدعى أمانة الويبو إلى تقديم المشاريع المستكملة والمُقيّمة إلى الدول الأعضاء، وكذلك المشاريع التي تُنفذ حاليا والتي يُمكن توسيع نطاقها، وتلك المتعلقة بالنهوض بالابتكار من خلال حماية الملكية الفكرية وما يتعلق بذلك من أنشطة تكوين الكفاءات في البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نموا. وسيكون الغرض من التقديم هو إتاحة الفرصة للدول الأعضاء لكي تنظر فيما إذا كانت ترغب في متابعة المشاريع القائمة مع الويبو بصفتها الوطنية أو تطوير مشاريع جديدة تعالج الفجوات في التقنيات أو القدرات.

2. مناقشة الدور الذي يؤديه تسويق التكنولوجيا في النهوض بالتنمية.

 ستمكن هذه المناقشة الدول الأعضاء من تبادل المعلومات حول أفضل الممارسات والتحديات المتعلقة بتسويق التكنولوجيات المُطوّرة محليا والطرق التي يمكن للويبو والدول الأعضاء من خلالها المساهمة في تكوين الكفاءات في مجال تسويق التكنولوجيا، خاصة للجامعات والشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموّا. ويمكن أن تشمل هذه المناقشة أيضا أمثلة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال تسويق التكنولوجيا.

وستُدعى أمانة الويبو إلى تقديم المشاريع ومنصات تبادل التكنولوجيا المستكملة والمُقيّمة إلى الدول الأعضاء، وكذلك تلك التي يجري تنفيذها حاليا والتي يمكن توسيع نطاقها، وتلك المتصلة بتحفيز تسويق التكنولوجيا، مع التركيز بشكل خاص على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والجامعات في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وسيكون الغرض من التقديم هو إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للنظر فيما إذا كانت ترغب في متابعة المشروعات القائمة مع الويبو بصفتها الوطنية أو تطوير مشاريع جديدة تعالج الفجوات في المعرفة أو القدرات.

3. مناقشة دور الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في تعزيز الابتكار.

تسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الاقتصاد التجاري العالمي، بما في ذلك رواد الأعمال والشركات الناشئة والأعمال التجارية والباحثون والمستثمرون. وتعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على أطر فكرية قادرة على حماية أشكال التعبير عن الأفكار الجديدة والاختراعات وتحقيق منافع اقتصادية وتعزيز متابعة الابتكار. وتساعد قواعد الملكية الفكرية الشفافة والقابلة للتنبؤ الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على الانخراط في المساعي الابتكارية.

وستمكن المناقشة الدول الأعضاء من تبادل التجارب والأمثلة الوطنية فيما يتعلق بدور الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في تعزيز الابتكار، أو بعبارة أدق، كيف ساعدت أطر الملكية الفكرية وسياسات الابتكار أو برامجه الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على المشاركة بنجاح والإسهام في بيئة الابتكار الوطنية. والغرض من تبادل هذه المعلومات هو تعزيز فهم الدول الأعضاء للأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية والابتكار. وقد يساعد ذلك أيضا الدول الأعضاء في النظر في السياسات أو تنفيذها أو استعراضها لتعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في النهوض بالابتكار.

4. ونظرا إلى طلب المجموعة الأفريقية عقد مؤتمر بعنوان "كيف يمكن الانتفاع بالنظام"، تُجرى مناقشة حول العناصر الرئيسية لنظام الملكية الفكرية الفعال التي تعد مفيدة للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

وستُمكن هذه المناقشة الدول الأعضاء من مناقشة دور سياسات الملكية الفكرية الوطنية واستراتيجياتها وكذلك تبادل الخبرات بشأن أي العناصر تعد ضرورية لكي تعمل أنظمة الملكية الفكرية الوطنية/الإقليمية بشكل جيد.

5. مناقشة حول كيف يمكن للحكومات الوطنية والمحلية أن تحفز وتيسر الأنشطة الابتكارية.

ستمكن هذه المناقشة الدول الأعضاء من تبادل المعلومات بشأن التجارب والتحديات الوطنية فيما يتعلق بالبرامج الحكومية والمبادرات والآليات الأخرى التي ترمي إلى تحفيز الأنشطة الابتكارية وتعزيزها وتشجيعها في البلدان/المناطق المعنية.

وستدعى الأمانة إلى تقديم المشاريع المستكملة والمقيمة إلى الدول الأعضاء، وكذلك تلك التي يجري تنفيذها حاليا والتي يمكن توسيع نطاقها، وتلك المتصلة بدعم الحكومات الوطنية والمحلية لتعزيز الابتكار. والغرض من هذا التقديم هو إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للنظر فيما إذا كانت ترغب في متابعة المشروعات القائمة مع الويبو بصفتها الوطنية أو تطوير مشاريع جديدة تعالج الفجوات في المعرفة أو القدرات.

6. دراسة حول المرأة في مجال الملكية الفكرية وكيفية تشجيع استخدام نظام الملكية الفكرية من قبل المرأة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

أن يُطلب من الخبير الاقتصادي الرئيسي في الويبو أن يجري ـ أو يكلف بإجراء ـ دراسة أو عدة دراسات بشأن المرأة في مجال الملكية الفكرية وسبل تشجيع استخدام الملكية الفكرية من قبل المرأة في البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. وستناقش الدول الأعضاء الدراسة أو الدراسات في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وسيمكن ذلك الدول الأعضاء من مناقشة تجاربها الوطنية وتحدياتها فيما يتعلق بالنهوض باستخدام نظام الملكية الفكرية من قبل المرأة والعثور على وسائل لتيسير مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية القائمة على الملكية الفكرية.

نسق المناقشات

من ناحية تنسيق كيفية إدارة المناقشات في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نعتقد أنه سيكون من المفيد أن يحدد الدول الأعضاء موضوعا واحدا للنقاش لكل دورة للجنة التنمية. وستدعى أمانة الويبو إلى تقديم عرض موجز للأنشطة المتصلة بالموضوع التي تضطلع بها الأمانة حيثما يكون ذلك مناسبا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لأمانة الويبو أيضا أن تنظر فيما إذا كان يمكن عرض أي مشروعات إنمائية قائمة، ذات صلة بالموضوع، على الدول الأعضاء على النحو المقترح في المناقشات والأحداث المختلفة المقترحة أعلاه. وستتاح الفرصة للدول الأعضاء للنظر فيما إذا كانت ترغب في متابعة أي من المشاريع مع أمانة الويبو بصفتها الوطنية وستتاح لها الفرصة لمناقشتها خلال اجتماع لجنة التنمية أو غيره.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

# **المساهمة المستلمة من وفد المكسيك**

*ترجمة (النص الأصلي باللغة الإسبانية)*

## **وثيقة من إعداد حكومة المكسيك بشأن موضوع "الملكية الفكرية والتنمية"**

عملا بالفقرة 9 من ملخص الرئيس للدورة العشرين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، تود حكومة المكسيك مناقشة الصلة بين الملكية الفكرية والتنمية، فضلا عن العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة السبعة عشرة التي وافقت عليها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والعمل الذي أنجزته جميع الوكالات المتخصصة، بما في ذلك الويبو.

وترى المكسيك أن خطة عام 2030 ستساعد في تحديد الأولويات الوطنية والنهوض بها واتخاذ تدابير فعالة ومنسقة لتحقيق أهداف الخطة. وفي هذا السياق، وبجانب التزامات كل بلد، سيكون من المفيد تلقي الدعم من المنظمات الدولية، مثل الويبو، وفقا لولايتها.

ولدى الويبو توصيات محددة في جدول أعمالها بشأن التنمية وهي تعزز أيضا المعرفة بشأن الملكية الفكرية والامتثال لها فيما بين الدول الأعضاء بوصفها أداة لتحفيز التنمية. ولدى الويبو آليات لتحفيز استخدام البراءات والعلامات التجارية وغير ذلك من أشكال الملكية الفكرية ومن ثم فإن لها تأثيرا إيجابيا ضمنيا على التنمية.

وترى المكسيك أن موضوع الملكية الفكرية والتنمية ينبغي أن يناقش على أساس التركيز الشامل الذي ينبغي أن يأخذ في الحسبان المزايا التي يجلبها نظام الملكية الفكرية إلى الابتكار والتطوير والبحث. ولذلك، ينبغي أن يستند النظر في هذا الموضوع إلى نهج عملي يسعى إلى التقاسم والتعرف على الخبرات وأفضل الممارسات التي تستعين بها الدول الأعضاء والويبو لتعزيز الامتثال للهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة وتأثير ذلك على الأهداف الأخرى. وتتوافق المجالات المواضيعية مع تلك التي تتناولها أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، يمكن للويبو أن تركز، على سبيل المثال، على المجالات التي تؤثر فيها الملكية الفكرية تأثيرا إيجابيا على مكافحة الفقر، والتنمية الاقتصادية، والصحة، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والعمل الأكاديمي، والبحوث، والشركات الصغيرة والمتوسطة.

ينبغي أن تركز المناقشات في لجنة التنمية على تحديد أدوات الملكية الفكرية التي تتمتع في هذه المناطق بالقدرة على تمكين المجتمع على جميع المستويات وتعزيز التنمية.

وسيكون من المناسب أن تعقد لجنة التنمية مناقشة تركز على تحديد أفضل الممارسات التي من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذها وتؤدي إلى تأثير مضاعف من خلال المشاريع التي تقودها الويبو بالتنسيق مع الدول الأعضاء المهتمة. وسيكون الهدف هو الاستفادة من نظام الملكية الفكرية لتعزيز التأثير الإيجابي للابتكار في التنمية.

ويحدد العرض الذي قدمه المدير العام للويبو السيد فرانسيس غري في 9 فبراير 2017 بشأن عمل المنظمة وأهداف التنمية المستدامة إجراءات محددة من جانب الويبو فيما يتعلق بكيفية تأثير "الابتكار" على أهداف التنمية المستدامة. ويجب استكمال مدخلات نظام الملكية الفكرية والويبو بالإجراءات والسياسات التي تنفذها الدول الأعضاء.

ومع مراعاة أنه في عام 2018، سيكون الموضوع الرئيسي لليوم العالمي للملكية الفكرية هو: "تأجيج التغيير: المرأة في الابتكار والإبداع"، نود أن نقترح أن تركز لجنة التنمية هذا العام على دور المرأة في تنفيذ الملكية الفكرية وأن تتبادل الدول الأعضاء المعلومات حول تجاربها وتحدياتها فيما يتعلق بالسياسات العامة والتدابير العامة المعتمدة لتعزيز مساهمة المرأة من خلال استخدام نظام الملكية الفكرية.

وتقر المكسيك بفوائد نظام الملكية الفكرية، غير أنها ترى أن الحاجة تدعو إلى مستوى عال من الخيال والإبداع "لاستغلال" الملكية الفكرية بشكل إيجابي. ونحن مقتنعون بأن الويبو تقوم بعمل تقني لا يقدر بثمن، والذي يمكن، إذا ما استخدم بشكل جيد، أن يضاعف الأثر على تعزيز التنمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

[يلي ذلك المرفق الثالث]

# **المساهمة المستلمة من وفد البرازيل**

## **اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية**

## **بند جديد: الملكية الفكرية والتنمية**

## **اقتراح وفد البرازيل**

مقدمة

قررت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها التاسعة عشرة (مايو 2017) أن تضيف الملكية الفكرية والتنمية كبند في جدول الأعمال لتيسير تنفيذ ما يسمى "الركيزة الثالثة" لولاية اللجنة. وسلمت الدول الأعضاء بأن هذا البند الدائم الجديد يمكن أن يسهم في تبسيط الإجراءات وزيادة التركيز على القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، وكذلك تعزيز تقييم جميع المبادرات التي تغطيها الركيزة الثالثة وتنفيذها ورصدها ومساءلتها.

وفي الدورة العشرين (ديسمبر 2017)، وافق الأعضاء على تقديم مقترحات إلى الأمانة لمناقشتها في الدورة القادمة. وللمساهمة في هذه العملية، تقدم البرازيل اقتراحا يتضمن ستة أنشطة ممكنة لتنظر فيها الدول الأعضاء. ونحن نعتقد أن الأنشطة المقترحة يمكن أن تستوعب وجهات النظر المتنوعة لأعضاء الويبو، ويمكن أن تسهم أيضا في تطوير نظام دولي للملكية الفكرية متوازن وفعال. ونقدم هذه المقترحات دون المساس بأي اقتراحات ومبادرات أخرى.

وتختلف الأنشطة المقترحة في طبيعتها (مثل قاعدة البيانات، وحلقات العمل، وأوراق البحث)، وقد يختلف تنفيذها تبعا لذلك. ومع ذلك، فإننا نشجع الدول الأعضاء على الاتفاق على مجموعة أولى من المقترحات في الدورة الحادية والعشرين لبدء التنفيذ في الدورة الثانية والعشرين للجنة التنمية.

وفي حالة حلقات العمل المقترحة، من المهم أن يكون لدى الأعضاء وقت كافٍ للمناقشات. ومن ثم لا ينبغي تناول أكثر من موضوعين في كل جلسة، بما لا يستغرق أكثر من يومين. وبالإضافة إلى ذلك، لضمان تنوع وجهات النظر وإتاحة الفرصة لعقد مناقشات وافية، ينبغي أن يسمح نسق الحدث بمشاركة الممارسين والخبراء في مجال الملكية الفكرية، فضلا عن تقديم عروض من قبل الويبو ومنظمة التجارة العالمية ووكالات الأمم المتحدة المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، تُشجع الدول الأعضاء على تبادل التجارب التي حققت نتائج مشجعة. وستتبع هذه العروض وأنشطة تقاسم المعارف مناقشات بين أعضاء لجنة التنمية بما في ذلك أسئلة وأجوبة.

اقتراح موضوعات وبرنامج عمل لبند الملكية الفكرية والتنمية

1. سياسات الملكية الفكرية ودور القضاء: تؤدي صياغة قوانين الملكية الفكرية وتفسيرها من قبل القضاء دورا هاما في توفير اليقين القانوني لأصحاب الملكية الفكرية والمستثمرين. ومن ثم، فإن معرفة الفقه القانوني والسوابق القضائية وفهمهما على نطاق واسع من العناصر الأساسية للنظام القانوني للملكية الفكرية في كل بلد. وقد وضعت الويبو قاعدة بيانات عالمية مهمة (ويبو ليكس) والتي تتيح النفاذ المجاني إلى المعلومات القانونية بشأن الملكية الفكرية، مثل المعاهدات التي تديرها الويبو، وغيرها من الاتفاقات المتعلقة بالملكية الفكرية، والقوانين واللوائح المعمول بها في حوالي 200 بلد. ومع ذلك، لا تتضمن ويبو ليكس السوابق القضائية، والتي غالبا ما يكون الوصول إليها مكلفا ومستهلكا للوقت لمعظم أصحاب المصلحة في مجال الملكية الفكرية، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

النتيجة: ضمان حرية الوصول إلى المحتوى الأساسي من الفقه القانوني (القضاء) والإداري (مكاتب الملكية الفكرية) والسوابق القضائية في قاعدة بيانات ويبو ليكس بشأن الملكية الفكرية في الدول الأعضاء في الويبو.

1. دراسات إفرادية عن الملكية الفكرية في البلدان النامية: على الرغم من أن وثائق الملكية الفكرية تبرز في كثير من الأحيان مزايا حماية الملكية الفكرية وفوائدها، إلا أنه من الصعب العثور على منشورات تصف الخبرات العملية للبلدان في مجال صياغة سياسات الملكية الفكرية التي تعمل بشكل جيد وتنفيذها، خاصة في البلدان النامية. ومن ثم تقترح البرازيل أن تتبادل الدول الأعضاء تجاربها الناجحة في توظيف سياسات الملكية الفكرية من أجل التنمية.

النتيجة: عرض دراسات إفرادية قطرية تتبادل الدول الأعضاء من خلالها تجاربها الوطنية في مجال صياغة سياسات ملكية فكرية ناجحة وتنفيذها.

1. تقاسم نتائج الويبو وأعمالها المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية: ينبغي إطلاع لجنة التنمية على عمل الويبو بشأن الملكية الفكرية والتنمية في مختلف الشعب والإدارات، بما أن مهمة اللجنة الرئيسية هي مناقشة القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية تحديدا. وينبغي عرض ـ ومناقشة ـ الدراسات والمبادرات والتقارير التي أعدتها مختلف شعب الويبو (مثل شعبتي التحديات العالمية والاقتصاد والإحصاء) في إطار بند جدول الأعمال الجديد في لجنة التنمية. وفي الواقع، يمكن أن ينطبق هذا أيضا على العمل المتعلق بالملكية الفكرية والتنمية الذي تنتجه المنظمات الدولية الأخرى.

النتيجة: ينبغي أن تعتمد الدول الأعضاء قرارا، تدعمه الجمعية العامة، يكلف هيئات الويبو المعنية بعرض دراساتها ونتائجها المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية ومناقشتها في لجنة التنمية.

1. التنمية الاقتصادية والابتكار ودور الملكية الفكرية: العلاقة بين الملكية الفكرية والابتكار، وبالتبعية، التنمية الاقتصادية معقدة للغاية. وتؤكد المؤلفات المتعلقة بهذا الموضوع أن الترابط الإيجابي الملحوظ عادة في هذه العلاقة يعتمد على عدد من المتغيرات، بما في ذلك على وجه الخصوص مستوى التصنيع والبنية التحتية التكنولوجية والعمالة الماهرة. وسيستفيد الدول الأعضاء من فهم أفضل للظروف التي يمكن أن يسهم فيها نظام الملكية الفكرية المصمم بشكل جيد في الابتكار والإبداع بشكل عام.

النتيجة: إعداد ورقة بحث تلخص المؤلفات الحديثة حول هذه المسألة.

1. التغيرات التكنولوجية وآثارها على الملكية الفكرية: في العقود الأخيرة، أسهمت التكنولوجيات الحديثة "للثورة الصناعية الرابعة" (مثل الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، وتقنية سلسلة الكتل، من بين أمور أخرى) في تسريع وتيرة التغيرات الاقتصادية في مجتمعاتنا، فبعض التكنولوجيات عفا عليها الزمن بعد مضي 4-5 سنوات، مما يؤثر على مجال الملكية الفكرية. وقد تحتاج القواعد والآليات المؤسسية الموجودة حاليا بشأن الملكية الفكرية إلى تعديلات للتعامل مع هذا العالم الجديد من نماذج التكنولوجيا والأعمال (مثل حق المؤلف في المصنفات المنشأة بواسطة الماكينات). ويمكن للدول الأعضاء أن تتبادل وجهات النظر والخبرات بشأن المبادرات التي اضطلعت بها لمعالجة تأثير هذه التكنولوجيات الجديدة في مجال الملكية الفكرية.

النتيجة: تعزيز حلقات العمل وتقاسم الخبرات بين الدول الأعضاء بشأن آثار هذه التكنولوجيات الجديدة في مجال الملكية الفكرية، مع التركيز بشكل خاص على القواعد والأطر المؤسسية اللازمة للتعامل مع هذا الواقع الجديد.

1. استراتيجيات لجعل العلامات التجارية ميسورة وفعالة أكثر للشركات الصغيرة والمتوسطة: تعد العلامات التجارية ـ من جوانب عديدة ـ واجهة الشركات. فهي تسمح للعملاء بتمييز المنتجات أو الخدمات عن تلك الخاصة بالمنافسين، مما يسهل على الشركات أن تطرح منتجاتها في الأسواق الوطنية والعالمية[[1]](#footnote-1). وتشير الدراسات إلى أن عددا كبيرا من الشركات الصغيرة والمتوسطة لا يزال غير مدرك للمكاسب الاستراتيجية المستمدة من وجود علامة تجارية قوية. وبما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تستأثر بنسبة 60 إلى 70 في المائة من الوظائف في معظم أعضاء الأمم المتحدة، فستستفيد الدول الأعضاء في الويبو من تبادل خبراتها بشأن استراتيجيات جعل العلامات التجارية ميسورة أكثر للشركات الصغيرة والمتوسطة.

النتيجة:

(أ) حلقة عمل لتبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء بشأن الحوافز لزيادة وعي الشركات الصغيرة والمتوسطة بالعلامات التجارية واستخدامها لها؛

(ب) إعداد دراسة مستقلة عن السياسات العامة الناجحة وغير الناجحة لزيادة إمكانية وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى العلامات التجارية.

[يلي ذلك المرفق الرابع]

# **المساهمة المستلمة من وفد الاتحاد الروسي**

*ترجمة (النص الأصلي باللغة الروسية)*

## **اقتراح من الاتحاد الروسي بشأن المسألة التي ينبغي تناولها في إطار بند جدول أعمال لجنة التنمية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) المُعنون "الملكية الفكرية والتنمية"**

وفقا لقرار اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في دورتها العشرين (27 نوفمبر - 1 ديسمبر 2017، جنيف)، اقتُرح مناقشة القضايا المتعلقة برقمنة الاقتصاد والتكنولوجيات الجديدة التي تؤثر في مجال الملكية الفكرية في إطار جدول الأعمال الدائم المعنون "الملكية الفكرية والتنمية".

ويقف العالم اليوم على عتبة تغييرات واسعة النطاق فيما يتعلق باعتماد تكنولوجيات جديدة وصياغة صناعات جديدة. ويجري تأسيس نوع جديد من الاقتصاد المستند إلى المعلومات والمعارف والابتكارات. وتؤدي ابتكارات تكنولوجيا المعلومات إلى قلب النظام الاقتصادي التقليدي وتخلق فرصا جديدة لتطوره النوعي. ويشجع الاقتصاد الرقمي على زيادة الرفاهية وتحسين نوعية الحياة من خلال تحسين توافر المنتجات والخدمات، بما في ذلك توافر خدمات الملكية الفكرية.

ويتأثر مجال الملكية الفكرية أيضا برقمنة الاقتصاد.

وتظهر الإحصاءات العالمية زيادة سريعة في الطلبات على تسجيل عناصر التكنولوجيا الرقمية.

وتوفر التقنيات الجديدة مثل تقنية سلسلة الكتل فرصا جديدة بشكل أساسي لتحديد المؤلف، وتحديد الأولوية، ومراقبة اتفاقيات الترخيص ونقل الحقوق بشأن عنصر ملكية فكرية بين مالكي الحقوق.

وتكتسب تكنولوجيات البيانات الضخمة (BigData) لتجهيز مجموعات البيانات وتحليلها، وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات العصبية وما إلى ذلك أهمية أكبر في مجال البحث في البراءات.

ومع ذلك، فإن الرقمنة لا توفر فرصا جديدة لتحسين وظائف مكاتب البراءات فحسب، بل تخلق أيضا مخاطر قانونية جديدة تتعلق بتطبيق التكنولوجيات الجديدة. فتكنولوجيات الطباعة الثلاثية الأبعاد تهيئ الأجواء لتدهور قيمة العلامات التجارية وانتهاك الحقوق الاستئثارية عن طريق استخدام نسخ رقمية لعناصر محمية بموجب قانون الملكية الفكرية. أما فيما يخص تقنية سلسلة الكتل (Blockchain)، فإن ترخيص أنشطة مشغلي شبكات سلسلة الكتل وتنظيم التزامات مطوري العقود الذكية هما القضيتان الواجب حلهما.

ويتطلب معدل التغييرات ونطاقها مراجعة استراتيجية التنمية، ودعم المحركات الجديدة لتطوير التكنولوجيات والابتكارات، وتحسين إمكانات الموارد البشرية. وتواجه مكاتب الملكية الفكرية تحديات واسعة النطاق مثل وضع إطار تنظيمي مرن جديد يشمل جميع الجوانب القانونية والتقنية، فضلا عن تأسيس بنية تحتية وقدرات بشرية فعالة.

ويؤيد الاتحاد الروسي الاقتراح الذي أعلنه المدير العام السيد فرانسس غري خلال سلسلة الاجتماعات السابعة والخمسين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو، بشأن ضرورة الاستخدام الاستباقي لأنظمة البيانات الضخمة (BigData) و"إنترنت الأشياء" وكذلك الذكاء الاصطناعي في مجال الملكية الفكرية.

ويقترح الاتحاد الروسي استخدام اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في الويبو كمنتدى لتبادل الخبرات بشأن تطبيق التكنولوجيات الرقمية في مجال الملكية الفكرية. فالويبو تتمتع بإمكانات كبيرة كمنتدى للبحث التعاوني عن حلول إبداعية وأشكال جديدة للتفاعل بين الدول ومنظمات التكامل الإقليمية ومؤسسات الأعمال والمجتمعات العلمية.

ونُظّم مؤتمر دولي تحت شعار "التحوّل الرقمي: الملكية الفكرية وتكنولوجيات سلسلة الكتل" في موسكو برعاية مجموعة بريكس يومي 16 و17 أبريل 2018. وحضر المؤتمر أكثر من 80 خبيرا من أبرز الخبراء الروس والأجانب، وممثلون عن الويبو و عن 15 مكتبا من أهمّ مكاتب الملكية الفكرية، بما في ذلك مكاتب بلدان مجموعة بريكس والمكتب الأوربي الآسيوي للبراءات والمكتب الأوربي للبراءات.

وناقش المشاركون آفاق تطوير الملكية الفكرية في البيئة الرقمية، والفرص التي يتيحها استخدام تكنولوجيات سلسلة الكتل لأغراض تسجيل ما هو قابل للحماية بموجب حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف، والإنفاذ والترخيص، فضلا عن تطوير المنصات القائمة على تكنولوجيا البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، والآفاق التي يتيحها استخدامها في مجال البحث في البراءات. وانتهى المشاركون في المؤتمر إلى ضرورة توضيح التعاريف بمراعاة الجوانب القانونية والتقنية. وتبيّن أيضا لزوم الاضطلاع بأنشطة تثقيفية لإذكاء وعي خبراء الملكية الفكرية وخبراء المعلوماتية بوجوب بلوغ فهم مشترك بشأن الآفاق الواسعة التي يمكن للتكنولوجيات الجديدة فتحها لغرض تسوية المشكلات الموضوعية التي تواجهها مكاتب الملكية الفكرية.

وبمراعاة الطبيعة العابرة للحدود التي تتسم بها تكنولوجيات الإنترنت، لا بدّ لنا من قرارات دولية ونُهج موحدة فيما يخص استخدام الأدوات الجديدة للاقتصاد الرقمي.

الهدف المنشود

نعتزم، بعد المناقشة، تبليغ وتبادل آفاق تطوير الملكية الفكرية في سياق الاقتصاد الرقمي، مثل المزايا والمخاطر، والنُهج التي تتبعها مكاتب الملكية الفكرية إزاء استخدام التكنولوجيات الجديدة.

طريقة التنفيذ

يُقترح تنظيم جلسات نقاش أو حلقات عمل يشارك فيها خبراء من الويبو والدول الأعضاء لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة (سلسلة الكتل والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي وغير ذلك) فضلا عن التجارب المكتسبة في تحديث التشريعات الخاصة باستخدام الملكية الفكرية في البيئة الرقمية مع مراعاة الجوانب القانونية والتقنية.

[نهاية المرفق الرابع والوثيقة]

1. غرينهالف وكريستين وروجرز، مارك. قيمة الملكية الفكرية للشركات والمجتمع. استعراض أوكسفورد للسياسات الاقتصادية، 2007. غرينهالف وكريستين وروجرز، مارك. العلامات التجارية والأداء في الشركات البريطانية: دليل على المنافسة الشومبية عن طريق الابتكار، 2007. [↑](#footnote-ref-1)